الأمم المتحدة

S/2002/1221

مجلس الأمن

Distr.: General
4 November 2002
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة**

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم رد حكومة أوغندا، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، على التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لتعميمكم هذه الرسالة ومرفقها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماتيا مولومبا سيماكولا **كيوانوكا**

151102 151102 02-67568 (A)
*0267568*

**مرفق الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة**

**رد حكومة جمهورية أوغندا على التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية**

# المحتويات

الصفحة


أولا – مقدمة ..... ٤

ثانيا – الجوانب الإيجابية في التقرير النهائي ..... ٦

ثالثا – العيوب الرئيسية في التقرير النهائي ..... ٧

رابعا – الادعاءات الموجهة ضد حكومة أوغندا/قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ..... ١٠

خامسا – الادعاءات الموجهة ضد ضباط عسكريين وأفراد آخرين أوغنديين ..... ١٧

سادسا – ملاحظات واستنتاجات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة ..... ١٩

سابعا – توصيات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة ..... ٢٠

ثامنا – الطريق إلى الأمام ..... ٢٢

# أولا – مقدمة

١ – تلبية لطلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة أول فريق للأمم المتحدة يُعنى بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، برئاسة السيدة با – نداو من ساحل العاج. وناقش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، الذي اتهم أوغندا بمشاركتها في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣ أيار/مايو ٢٠٠١. واتفق مجلس الأمن مع ما جاء في التقرير المقدم من أوغندا (S/2001/458) من أن تقرير السيدة با – نداو قد استند إلى أقاويل مروية رواية عن الغير وأنه يفتقر إلى بينات مكملة تؤيد الاستنتاجات والتوصيات. ورحب مجلس الأمن بقرار أوغندا بإنشاء لجنة قضائية مستقلة للتحقيق في الادعاءات بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ – وكلف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فريق الأمم المتحدة الثاني الذي يرأسه السفير قاسم (من مصر)، بإعداد إضافة للتقرير، تضم، في جملة أمور، تحليلا أعمق يستند، **ما أمكن، على بينات مكملة بشأن الادعاءات والاستنتاجات المطروحة، وتعليقات وردود فعل الدول والجهات الفاعلة التي وردت الإشارة إليها في تقرير الفريق.** وسلمت إضافة التقرير، الصادرة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشواغل أوغندا الأمنية المشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخلصت إلى عدم تورط حكومة أوغندا ولا شركاتها في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونوقشت إضافة التقرير ورد أوغندا (الوثيقة S/2001/1163) كلاهما في مجلس الأمن، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٣ – وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام للأمم المتحدة تجديد ولاية الفريق، الذي يرأسه السفير قاسم، لإعداد تقرير يتضمن، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) تقرير مستكمل يحتوي على البيانات ذات الصلة وعلى تحليل للمعلومات الإضافية المستقاة من جميع البلدان المعنية، بما في ذلك بصفة خاصة البلدان التي لم تقم حتى الآن بتزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة؛

(ب) تقييم للتدابير الممكنة التي يستطيع المجلس اتخاذها، للمساعدة في وضع حد لنهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة ما لهذه التدابير من آثار على تمويل الصراع ومن آثار محتملة على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) توصيات بشأن تدابير محددة يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي، دعما منه لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالعمل عن طريق المنظمات والآليات الدولية القائمة وهيئات الأمم المتحدة، لمعالجة القضايا التي وردت في التقرير وإضافته؛

(د) توصيات بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها بلدان العبور والمستخدمون النهائيون إسهاما منها في وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ - وحث مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، الحكومات التي ورد ذكرها في التقارير السابقة على إجراء تحرياتها الخاصة وعلى التعاون التام مع فريق الأمم المتحدة.

٥ - وقام فريق الأمم المتحدة برئاسة السفير قاسم[1] بزيارة أوغندا في الفترة من ٣ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، ولقي أقصى تعاون من الحكومة. واجتمع الفريق بالأونرابيل إ. كاتيغايا، النائب الأول لرئيس الوزراء/وزير الداخلية؛ والأونرابيل أماما مبابازي، وزير الدفاع؛ والأونرابيل توم بوتيمي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، والأونرابيل مورولي موكاسا، وزير الدولة لشؤون الأمن، والمديرين العامين لجهازي الأمن الداخلي والخارجي، وفريقا من المسؤولين الفنيين. وعقد الفريق أيضا اجتماعات مع أعضاء لجنة بورتر. وفي وقت لاحق تبادلت اللجنة، التي يرأسها القاضي بورتر، والفريق، الذي يرأسه السفير قاسم، المعلومات والزيارات.

**العناصر الرئيسية للرد على التقرير النهائي لفريق الأمم المتحدة**

٦ - يشمل رد حكومة جمهورية أوغندا على التقرير النهائي الوارد في الوثيقة الفصول التالية:

- مقدمة: خلفية التقرير النهائي لفريق الأمم المتحدة .
- الجوانب الإيجابية والعيوب في التقرير النهائي.
- رد على الادعاءات الموجهة ضد حكومة أوغندا/قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.
- رد على الادعاءات الموجهة ضد أفراد أوغنديين وشركات أوغندية.

(١) يشمل الأعضاء الآخرون في الفريق كلا من: السيد جيم فريدمان (كندا)؛ والسيد ميل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسيد برونو شيمسكي (بلجيكا)؛ والسيد مصطفى تال (السنغال)؛ والسيد جلبرت بارث (سويسرا - مستشار تقني)؛ والسيدة إلودي كانتيور إريستيد (فرنسا - مساعدة سياسية)؛ والآنسة هنَّا تيلور (الولايات المتحدة الأمريكية - مساعدة سياسية).

- تعليقات حكومة أوغندا على ملاحظات واستنتاجات وتوصيات فريق الأمم المتحدة.
- توصيات أوغندا بشأن الطريق إلى الأمام.

## ثانيا – الجوانب الإيجابية في التقرير النهائي

٧ - كما ورد في البيان الصحفي المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1202)، لاحظت حكومة أوغندا أن التقرير النهائي لفريق الأمم المتحدة يضم عددا من العناصر الإيجابية، ألا وهي:

- توازن أكبر في نطاق التحقيقات الذي شمل، في جملة أمور، بعض بلدان الاستخدام النهائي الواقعة خارج أفريقيا، ودعم أقوى لبناء مؤسسات حكومية قادرة على إدارة الموارد الطبيعية والسيادة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- إقرار بأن جمهورية أوغندا أنشأت لجنة بورتر القضائية[٢] لتكون آلية داخلية تتولى النظر في الادعاءات بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لتوصيات مجلس الأمن المؤرخة ٤ أيار/مايو و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وبذل فريق الأمم المتحدة جهدا إيجابيا للتعاون مع لجنة بورتر وتبادل المعلومات معها، على الرغم من الاختلافات البينة ما بين الفريق واللجنة بشأن أساليب التحقيق.
- **تأكيد أنه لا تقوم حكومة أوغندا ولا شركاتها بأي استغلال غير قانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.** بل إن إضافة تقرير فريق الأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) خلصت إلى أن أنظمة أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية قائمة على أساس: (أ) بروتوكول ثنائي بين كمبالا وكنشاسا مؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ (ب) الشواغل الأمنية المشروعة الناشئة عن الخطر الذي تشكله القوى السلبية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي القوى الديمقراطية المتحالفة، وجبهة ضفة النيل الغربية، والجبهة الوطنية لإنقاذ أوغندا، والجيش الشعبي الرواندي المشكل حديثا.
- **مشاطرة الرأي بأن فرض حظر على صادرات الموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الوقف الاختياري لهذه الصادرات "لن يكون وسيلة ناجعة تساعد حالة حكومة البلد أو مواطنيه أو بيئته الطبيعية"**. وكما قالت

(٢) ترد اختصاصات لجنة بورتر، المبينة في الإعلان القانوني رقم ٢٠٠١/٥ المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠١، في وثيقة مجلس الأمن S/2001/1163.

أوغندا في ردها على إضافة التقرير (S/2001/1163)، فإن من شأن الوقف الاختياري ألا يكون من الصعب تطبيقه فحسب ولكن سيضر أيضا بصغار المزارعين الكونغوليين وعمال المناجم الحرفيين، الذين يعتمد مصدر معيشتهم كليا على ما يكسبونه من التجارة التقليدية العابرة للحدود.

- **بشمول بلدان الاستخدام النهائي، أتى التقرير بالحلقة المفقودة وارتقى بنطاق التحقيق ليشمل كل الأطراف ذات العلاقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.** بل إن من شأن تحليل تاريخي أعمق للشركات والمنظمات الإجرامية المتمركزة خارج أفريقيا أن يعين، لا محالة، على فهم الإخفاق في بناء مؤسسات وأجهزة حكومية ناجعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عهد الملك ليوبولد الثاني عاهل بلجيكا.

- **التسليم بأهمية ومركزية تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بما في ذلك نزع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين، والإعادة إلى الوطن، وسحب القوات الأجنبية، وإنشاء حكومة انتقالية جامعة في كينشاسا.** ويؤكد التقرير على أن إنشاء حكم سياسي جديد مستقر تتوفر له المؤسسات والأجهزة الحكومية اللازمة لإدارة البلد هو الضمان الوحيد (أ) الذي يدرأ الاستغلال غير القانوني من جانب التنظيمات الإجرامية المحلية أو الدولية؛ (ب) والذي يكفل أن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تؤوي مجموعات إرهابية تعمل ضد جيرانها الإقليميين.

- **تركيز التوصيات الواردة في التقرير النهائي على تهيئة الظروف والحوافز من أجل** (أ) **تشجيع كل الأطراف على تنفيذ التزاماتها في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، واتفاقي بريتوريا ولواندا وقرارات مدينة صن سيتي؛** (ب) تعميق التكامل الإقليمي؛ (ج) توفير دعم مالي دولي قوي لبناء المؤسسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (د) عملية التعمير في فترة ما بعد انتهاء الصراع في جمهورية كوريا الديمقراطية وجيرانها الإقليميين؛ (هـ) ردع مجموعات الجريمة المنظمة الدولية وثنيها من مواصلة أنشطتها غير القانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## ثالثا – العيوب الرئيسية في التقرير النهائي

**الانتقاص من أهمية شواغل أوغندا الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية**

٨ – **خلافا لإضافة التقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، يتجاهل التقرير النهائي كليا شواغل أوغندا الأمنية المشروعة** على نحو ما جرى التسليم بها في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (١٩٩٩)، وفي قرارات مجلس الأمن، وفي الاتفاق الثنائي المبرم بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في لواندا بأنغولا.

٩ - **أقحمت أوغندا نفسها في جمهورية الكونغو الديمقراطية جراء شواغلها الأمنية الحقة.** وشملت هذه الشواغل عمليات الجماعات الإرهابية التي تشمل القوى الديمقراطية المتحالفة، وجبهة ضفة النيل الغربية، والجبهة الوطنية لإنقاذ أوغندا، والجيش الوطني لتحرير أوغندا، والجيش الشعبي الرواندي، المشكل حديثا، وغيرها من القوى السلبية، من مثل القوات المسلحة الرواندية السابقة وإنتراهاموي، اللتين تمارسان أعمال الإبادة الجماعية. وقد استخدمت هذه الجماعات أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية لشن هجمات إرهابية متواصلة وعشوائية على شعب أوغندا. وتشمل الأمثلة على ذلك المذابح المروعة التي وقعت في مبوندوي (١٩٩٦) وكيشوامبا (١٩٩٨) وبويندي في أوغندا (١٩٩٩). وما زالت الهجمات التي تشنها الإنتراهاموي في مقاطعة كيسورو متواصلة. وقد مكّن بروتوكول ثنائي، أبرم بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل ١٩٩٨، قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من مطاردة الجماعات الإرهابية.

**تطبيق فرضية غير صحيحة على أوغندا**

١٠ - **إن فكرة أو فرضية ما يدعى "بشبكات النخبة"**، التي يزعم أنها أنشأت، بجهود مضنية، مناطق مستقلة ذاتية التمويل، مسؤولة عن مواصلة الصراعات الصغيرة على الموارد والإيرادات الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية **مخطوءة في كنهها ولا تطبق على أوغندا.** إذ أنه يتبين من تحليل بسيط لنقاط القوة والضعف والفرص والأخطار أن الافتراضات الأساسية التي بنيت عليها الفرضية مغلوطة، وأن الأدلة على وجود ''شبكات نخبة'' أوغندية لا يمكن الدفاع عنها، وأن وراء الفرضية دوافع شريرة. فعلى سبيل المثال:

- تعتمد الفرضية افتراضا مخطوءا مؤداه أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كيسانغاني - حركة التحرير، وحركة التحرير الكونغولية هما مجرد واجهتين و''ميليشيتان'' في ما يدعى 'المنطقة التي تسيطر عليها أوغندا'. فلقد انسحبت أوغندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أيار/مايو ٢٠٠١، إلا كتيبة واحدة تركتها في بونيا تلبية لطلب من الأمين العام للأمم المتحدة. وأوغندا ملتزمة بالانسحاب الكامل بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاق لواندا. وحركة التحرير الكونغولية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كيسانغاني - حركة التحرير هي، في الواقع، مسؤولان عن الإدارة، والإدارة الاقتصادية، وإقامة العدل، في المنطقتين الواقعتين تحت سيطرتهما المعترف بها في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ومن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

- والدليل الذي استند إليه فريق الأمم المتحدة لا يثبت وجود صلة بين الجهات الفاعلة الأوغندية المذكورة وأي ''شبكة نخبة'' في ما يدعى 'المنطقة الواقعة تحت السيطرة الأوغندية'.

- يبدو أن فريق الأمم المتحدة قد كلف نفسه عناء العثور على أي دليل/معلومة يصلح لغرض الانتقاص من أهمية شواغل أوغندا الأمنية ولتشويه أو تلطيخ سمعة أوغندا.

**المنهجية**

١١ - لا يظهر تشكيل فريق الأمم المتحدة ولا منهجيته في التحقيق القدرة على تمييز الأكاذيب المتعمدة والدعاية الحربية والمكائد السياسية في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حالة صراع كتلك التي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقتضي المعلومات المستقاة من العابرين ومتطوعي المعلومات لمآرب في أنفسهم والأعداء التقليديين (مثل الليندو/الثيما) مستوى من الإثبات والاستيثاق أعلى من المستوى الذي طبقه فريق الأمم المتحدة على ما يبدو. ولا يتأتى للشخص أن يحقق هذا إلا إذا كانت لديه معرفة وخبرة بتاريخ الصراعات المتشابكة والمعقدة ثقافيا في منطقة البحيرات الكبرى. كما أنه ليس من الروح المهنية ولا من الأمانة استقراء بيانات من دراسات استعراضية مستقاة من منطقة ما في الكونغو الديمقراطية الواسعة الأرجاء من أجل القيام عمدا بتحليل حالة إنسانية خطيرة في منطقة أخرى (الفقرة ١٣١). وبعد استيضاح الدوافع السلبية لدى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في بونيا، يستند فريق الأمم المتحدة على الادعاء (في الفقرة ١٢٣) من رؤساء إدارات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/كيسنغاني - حركة التحرير، وهم رؤساء حلفاء لليندو، بأن حرص رجال الأعمال، من طائفة هيما، على السيطرة على رواسب الذهب في منطقة غيتي كان هو السبب الرئيسي للصراع العرقي في بونيا، هذا مع أن التاريخ يشهد أنه لا تنطبق أي من طائفة الهيما أو طائفة الليندو بكلمة خير بحق الطائفة الأخرى.

**التحقق من الأدلة**

١٢ - يؤكد فريق الأمم المتحدة ، في الفقرتين ٧ و ٨، أنه اعتمد على معلومات موثقة جيدا وتم التحقق منها بصورة مستقلة استنادا إلى وثائق وشهود عيان، وأن الفريق قد اعتمد في عمله معيارا معقولا من الأدلة، بنزاهة وموضوعية. لكن التقرير النهائي، ما زال، للأسف، يحتوي على أخطاء جسيمة في الحقائق ومعلومات لم يتم التحقق فيها ومتناقضات، وتشويهات جلية. منها مثلا:

- أن فريق الأمم المتحدة يدعي بأن تم التوقيع في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ على مذكرة اتفاق رسمية بين رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني - حركة

التحرير، والعقيد مايومبو عن حكومة أوغندا، وبموجبه وعدت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بالحصول على مرتب شهري قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار، وبإعفاء المؤسسات الأوغندية من الرسوم والضرائب على الواردات. إن مذكرة الاتفاق الرسمية المزعومة لا وجود لها (الفقرة ١٢٢).

- يدلي الفريق بمعلومات مغلوطة عن ولاية لجنة بورتر للتحقيق في ما يتعلق بنطاق التحقيق مع ضباط الجيش وبعلاقة تلك اللجنة مع وزير الخارجية والرئيس. وحقيقة الأمر هي أن للجنة بورتر سلطات المحكمة العليا وأنها مستقلة عن الجهاز التنفيذي. وأن للجنة، نتيجة لذلك، سلطة إحضار الشهود وإبراز المستندات والأمر بإجراء مراجعات للحسابات (الفقرة ١٣٧).
- يشير التقرير في الفقرة ١١٦ إلى عضو البرلمان الأوغندي سام نغولا، أن السيد نغولا، الذي هو رجل أعمال أوغندي، لم يكن قط عضوا في البرلمان الأوغندي.
- يقدم الفريق ملاحظات متناقضة إلى حد ما في تحليله وتقييمه للأدلة التي اعتمد عليها وفي تعاونه مع لجنة بورتر بشأن المبادئ العامة للنظر في الادعاءات الجنائية. ولا يبدو أن الفريق يعير اهتماما للتحري من صحة مصادر المعلومات، التي لا تخضع للتمحيص. ولا يبدو أن الفريق يعير اهتماما بخطورة اتهام الأشخاص والحكومات والشركات استنادا إلى أدلة قد تكون مزيفة أو مزورة.

## رابعا – الادعاءات الموجهة ضد حكومة أوغندا/قوات الدفاع الشعبية الأوغندية

١٣ – يصدر فريق الأمم المتحدة عددا من الادعاءات غير المدعمة ضد حكومة أوغندا/قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

**١٤ – الادعاء الزور ١ – أن وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هو سبب عدم الاستقرار الذي يرمي إلى خلق ظروف لاستمرار الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. منها مثلا: –**

> **الفقرة ١٢ ... وقد استفادت جماعات إجرامية ترتبط بجيوش ... رواندا ... [بلدان أخرى]...**
>
> **الفقرة ١٤ – واصلت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تأجيج الصراع العرقي، كما فعلت في الماضي، ومن الواضح أنها تدرك أن القلاقل في إيتوري ستتطلب استمرار وجود حد أدنى من أفراد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.**

**الفقرة ١٠١ - ما برحت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وميليشيات المتمردين المرتبطة بها تستخدم كأداة إنفاذ أوامر الشبكة.**

**الفقرة ١٠٢ - وتوقعا لهذا الانسحاب، يجري تدريب قوة شبه عسكرية خاضعة للفريق صالح، يتوقع لها، استنادا إلى مصادر فريق الخبراء، أن تواصل تسهيل الأنشطة التجارية لضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بعد رحيل هذه القوات.**

١٥ - **الرد**

- قوات الدفاع الشعبية الأوغندية هي جيش وطني لا تربطه صلات رسمية أو غير رسمية بأي مجموعات إجرامية. وليس من الإنصاف إصدار ادعاء كهذا ضد مؤسسات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من دون تسمية المجموعات الإرهابية.

- ما زالت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تلبية لطلب الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في رسالته المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠١ كقوة استقرار في بونيا دعما لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. هذا وقد طلب الأمين العام سحب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في سياق عملية فض الاشتباك.

- وقّعت أوغندا اتفاقات ثنائية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، من مثل اتفاق لواندا، المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، المتعلق بالانسحاب الكامل لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية وتشكيل لجنة إيتوري للتهدئة.

- الصراع ما بين طائفتي الهيما والليندو صراع تاريخي وكان السبب في اندلاعه شجارا على قطعة من الأرض. وزاد الراحل موبوتو الأمر تفاقما حين انحاز إلى طائفة الهيما ضد الليندو بإعطاء طائفة الهيما قطعة الأرض. وزاد الراحل موبوتو الأمر تفاقما حين انحاز إلى طائفة الهيما ضد الليندو بإعطاء طائفة الهيما قطعة الأرض. ولم تكن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية إذن هي السبب في نشوب الصراع. وتبين الحقائق على الأرض بوضوح أن الوضع الأمني في كل المناطق الأخرى حيث انسحبت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، من مثل غبادوليت وغامينا وبوتا وبني وغيرها يسوده هدوء نسبي. وفي كثير من هذه المناطق موارد طبيعية وعدد من السكان أكثر مما في بونيا، حيث ما زال يوجد صراع عرقي في مستعر على قطعة الأرض بين طائفتي الهيما والليندو.

- ومن المؤكد أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يذكر أن أوغندا قد وجهت في مناسبات عدة نداء لنشر قوة كافية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كي تتولى الحفاظ على القانون والنظام في إيتوري، وكي تنسحب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، لكن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتمكن من فعل ذلك. وأوغندا ملتزمة بسحب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية سحبا كاملا في غضون ١٠٠ يوم من يوم الصفر ألا وهو ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ حسب ما نص على ذلك اتفاق لواندا.

١٦ - **الادعاء الزور ٢: ادعاء زور بأن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تحتفظ بميليشيات محلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية شبكة النخبة.**

> **الفقرة ١٠١ ... ما برحت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وميليشيات المتمردين المرتبطة بها تستخدم كأداة لإنفاذ أوامر الشبكة، بحكم الأمر الواقع، على نحو يكفل مكانة تجارية بارزة للشبكة عبر التخويف أو التهديد بالقوة أو باستخدامها...**
>
> **الفقرة ١٠٨ ... ما برح الكولتان يستغل استغلالا واسعا في المقاطعة الشرقية من قبل جماعات مسلحة مختلفة تحت حماية قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ... وتقوم جماعات مسلحة، غالبا ما تؤيد الميليشيات الخاضعة لإمرة ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بإدارة أماكن في مواقع بعيدة يدفع فيها المنقبون رسما يوميا لاستغلال المنطقة.**

١٧ - **الرد**

- لم تقم حكومة أوغندا قط، من خلال قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بتدريب أي ميليشيات خاصة. لكن حكومة أوغندا دربت جيوشا لحلفائها، ألا وهي حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير. وتواصل الوحدات المدربة، والتي وضعت بتصرف حركة تحرير الكونغو، توفير الأمن والإدارة الفعالتين في المنطقة الخاضعة لسيطرة حركة تحرير الكونغو. لكن مما يؤسف له أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير قد عانى من عدة انقسامات في قيادته، ونتيجة لهذا تخضع بعض الوحدات لإمرة مبوسا نياموسي في منطقة بني - بويتيمبو في شمال كيفو. وتخضع المجموعة

الأخرى لإمرة وزير الدفاع السابق للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – حركة التحرير، تو لوبانغا في أجزاء من إيتوري، الذي شكل منه ذلك الوقت تجمعا سياسيا يدعى اتحاد الكونغوليين القوميين. وينشأ اللبس في التقرير النهائي عن عدم فهم فريق الأمم المتحدة لهذه الخلفية التاريخية.

- الاستنتاج الخاص بقوات الدفاع الشعبية الأوغندية بأنها تدير مجموعات من الميليشيات وبأنها تعمل من خلال التخويف استنتاج غير صحيح البتة. ذلك أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تعمل وفق نظام سلوكي حازم، وإذا ما أساء فرادى الضباط السلوك ووجدت لذلك، أدلة على الاشتراك في جرم فإنهم يواجهون عادة القضاء.

- النظام الأساسي للجيش لعام ١٩٨٩ ومدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية وغيرها ولجنة بورتر المنشأة مؤخرا خير شاهد إذ بيَّن كيف أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية لا يمكنها أن تتغاضى عن مثل هذه الأعمال على نحو ما ذكر أعلاه. وتعيد حكومة جمهورية أوغندا تأكيد موقفها المتمثل في أنها ملتزمة بتنفيذ توصيات لجنة بورتر.

- أي منطق هو ذاك في القول بأن الجماعات المسلحة تحميها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية؟ فإذا كانت المجموعات مسلحة فهل ستكون بحاجة إلى أي حماية، والحماية ممن ولماذا؟ ولم لا يسمي فريق الأمم المتحدة هذه المجموعات؟

١٨ - **الادعاء الزور ٣ : أن ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية شاركوا في ابتزاز ضرائب من الكونغوليين.**

> **الفقرة ١١٥ – بيد أن ما يقدمه ازدياد هوامش الربح من المستوردات المعفاة من الضرائب هو جزء ضئيل فقط من المنافع المعفاة من الضرائب مما يعادل ذلك إدرارا للربح هو الوصول إلى الضرائب ذاتها الذي تحتكره الشبكة التي تستخدم واجهة ... لإدارة المتمردين...**

١٩ - **الرد**

- كان ينبغي إتاحة تفاصيل هذه المعلومة، من قبل الوحدات والضباط الذين شاركوا في العملية، بغية تمحيصها وإلا فإن الادعاء يظل مجرد أقاويل منقولة عن الغير.

- الادعاء باطل إذ أنه يزعم بأنه لا توجد مجموعات متمردين في المناطق المذكورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا وقد اعترف اتفاق لوساكا وغيره من الاتفاقات بمختلف مجموعات المتمردين الفاعلة، التي يمكن تتبع مصدر نشوئها إلى عدم ممارسة إدارة كينشاسا القيادة الفاعلة في تلك المنطقة.
- تعتقد أوغندا بأن حالة الحرب، التي نشأت عن عدم بسط كينشاسا قيادتها على تلك المناطق، مما أدى إلى وجود متمردي القوى الديمقراطية المتحالفة التي تقوم بأعمال السلب والنهب، وعناصر الجيش الشعبي الرواندي، المشكل حديثا، وغيره من القوى السلبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي المشكلة الحقيقية وراء انتشار الجريمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**٢٠ - الادعاء ٤ أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية شاركت في سرقة الماشية وإرغام السكان المحليين على إعطائها جلودا.**

**الفقرة ١١٧... أبلغ ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في بونيا عن آخر ممارسات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية المتمثلة في تقديم الحماية لأصحاب المزارع من الهجمات، التي تقوم هذه القوات نفسها بتنظيمها**

**الفقرة ١٢٢... أوجدت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الظروف التي تقتضي أن يكون لقواتها وجود ومشاركة مستمرة في العمليات التجارية. واستلزم هذا توفير الأسلحة لطرفي الصراع العرقي وهما طائفتا الليندو والهيما. وأدى التصاعد، الناجم عن ذلك، في القتال العرقي إلى حث قوات الدفاع الشعبية الأوغندية على المساعدة في دفع عملية السلام في بونيا قدما.**

**... وقد اكتسبت هذه المهمة طابعا رسميا عن طريق مذكرة اتفاق رسمية تم توقيعها في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بين مبوسا بوصفه رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير، وجون تيباسيما، بوصفه نائبا للرئيس من جهة والعقيد مايومبو بوصفه الممثل الرسمي لحكومة أوغندا من جهة أخرى ...**

**الفقرة ١٢٤ ... أسهمت العمليات العسكرية التي اضطلعت بها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في تسليح أعداد كبيرة. وقد دربت هذه الأعداد الميليشيا التابعة لحلفائها في التجارة من إيتوري ...**

٢١ - **الرد**

- الادعاء بأن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تشارك في سرقة الماشية في بونيا إدعاء زور. على أنه لو أن أشخاصا كانوا قد شاركوا فإنه كان ينبغي للفريق أن يعطي عدد الماشية المسروقة وأسماء الضباط الذين شاركوا في ذلك، ومن أي الوحدات جاء هؤلاء الضباط، وذلك لاتخاذ الحكومة الإجراء التأديبي اللازم ضدهم.
- البيان المدعى بأنه إثبات على توقيع العقيد مايومبو على وثيقة، بصفته ممثلا رسميا لحكومة أوغندا، غير صحيح فحسب ولكنه على ما يبدو ينسجم أيضا مع الزور الذي قرر الفريق قبوله من غير ما تمحيص، وقد سنحت للفريق فرصة الاجتماع بمايومبو، لكنه لم يطرح سؤالا عليه بصدد ذلك الادعاء. إن أسلوب العمل هذا يلقي ظلالا من الشك على شفافية الفريق في جمع المعلومات.
- فضلا عن أنها كذبة، فإنها تحدث انطباعا بأن وحدات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتمد على مبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار في الشهر. إنه لمن السخف القول بأن قوات الدفاع الشعبية تعتمد على مبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار للبقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٢ - **الادعاء ٥: تتضمن الفقرات ١٠٢ و ١٠٣ و ١٢١ و ١٢٢ تحليلا غير رشيد لصراع القوى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يسفر عن استنتاج له قدر من الأهمية:**

> **إن الفريق صالح يدرب ميليشيا خاصة ... تتألف من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الكونغو. وأن ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية عازمون على تفكيك حركة تحرير الكونغو من أجل تعزيز أعضاء من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الكونغو. وأن هناك محاولة للاستعاضة عن مبوسا نيامويس بروجر لومبالا زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني. وأن توماس لوبانغا سيحل محل مبوسا نيامويسي في إيتوري، وهلم جرا.**

**٢٣ - الرد**

- التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الكونغو جماعة منشقة عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية غوما ومتحالفة مع حكومة كينشاسا عقب التوقيع على اتفاق مدينة صن سيتي، ولا تتبع إذن أي ميليشيا خاصة.

- روجر لومبالا زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني حليف لحركة تحرير الكونغو التابعة لجان - بيير بيمبا. وما زال التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني في صراع مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير. وعليه فإن رئيسه لا يعده أي طرف ليحل محل مبوسا نيامويسي.

- ليس هناك أي دليل، يمكن الاعتداد به، يوحي بأن ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قد عكفوا على إضعاف بيمبا من أجل إسقاطه.

- التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير حليف لحكومة كينشاسا وما انفك يتلقى دعما عسكريا وغير عسكري من حكومة كينشاسا.

- ما فتئ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير يسلح ويدرب طائفة الليندو ضد طائفة الهيما في منطقة إيتوري. وعليه انشقت عناصر طائفة الهيما، التي كانت تنضوي تحت التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير، لتكون اتحاد الكونغوليين القوميين، بزعامة وزير الدفاع السابق توماس لوبانغا الذي ينتمي إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير.

- سعى اتحاد الكونغوليين القوميين إلى البحث عن مصادر بديلة للسلاح محتجا برفض قوات الدفاع الشعبية الأوغندية إمداده بالسلاح.

- الصراع بين طائفتي الهيما والليندو تاريخي، وهو يدور حول قطعة من الأرض. إنه ليس نتيجة وصول قوات الدفاع الشعبية الأوغندية إلى إيتوري.

- إيتوري ليست هي المنطقة الأغنى بالموارد، حيث تتواجد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. والمناطق الأخرى التي جلت عنها هذه القوات خالية من أي نزاع إثني. والقول بأن هذه القوات تؤجج الصراع العرقي للحفاظ على شبكات النخبة هو إذن قول لا يقبله العقل السليم.

٢٤ - **الادعاء ٦: أن ١٦٥ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاما قد تم تجنيدهم وتدريبهم في معسكر تابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في كيانكوانزي في أوغندا (الفقرة ١٢٩).**

٢٥ - **الرد**

- كيانكوانزي معهد وطني للقيادة لا معسكر تدريبي. أما الأطفال فقد كانوا قد أنقذوا من تمرد قام به مبوسا نياموسي وجون تيباسيما ضد قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني، الذي كان يتزعمه البروفسور وامبا ديا وامبا في بونيا، وأخذوا إلى معهد كيانكوانزي للقيادة للعناية بهم وتقديم خدمات الدعم المعنوي لهم في عام ٢٠٠١. وفي وقت لاحق سُلِّم الأطفال إلى مركز اليونيسيف والصليب الأحمر في أوغندا، اللذين عهدا بالأطفال إلى المنظمة الدولية للرؤية العالمية في كيرياندونغو في أوغندا للعناية بهم. واتخذ مركز اليونيسيف في كينشاسا الترتيبات لاستقبال الأطفال وإعادة جمع شملهم بأسرهم بعد أن تكون قد خفت وطأة الصراع. ولا علاقة لأوغندا بالعدد غير المحدد من المجندين، الذين يجري تدريبهم في موقع ما تابع لطائفة الهيما المتطرفة، والذين يتوقع أن تكون أعمار ٦٠ في المائة منهم دون الـ ١٨ عاما.

## خامسا - الادعاءات الموجهة ضد ضباط عسكريين وأفراد آخرين أوغنديين

٢٦ - أحاطت حكومة أوغندا علما مع القلق بالادعاءات باستمرار مشاركة ضباط عسكريين ورجال أعمال أوغنديين في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في تحويل الضرائب وفي أنشطة إدرار الدخل الأخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٧ - أنشأت حكومة أوغندا اللجنة القضائية للتحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في أيار/مايو ٢٠٠١، برئاسة القاضي بورتر (المملكة المتحدة) وعضوا اللجنة الآخران هما القاضي بيركو (غانا) والسيد جون روامبويا، وهو موظف أوغندي مدني، في الأمم المتحدة كبير متقاعد (موظف). وقد تعاونت لجنة بورتر مع فريق الأمم المتحدة في عدد من المواد والأدلة المتعلقة بالمصادر.

٢٨ - من الجدير بالملاحظة أن التقرير النهائي للجنة بورتر سيصدر عما قريب. وتعيد حكومة أوغندا تأكيد التزامها بتنفيذ توصيات هذا التقرير. وسوف تنتظر إذن حكومة أوغندا صدور تقرير لجنة بورتر قبل أن تدلي بأي تعليقات على الادعاءات الموجهة ضد ضباط عسكريين ورجال أعمال أوغنديين آخرين.

**المسؤولية الفردية مقابل المسؤولية الرسمية**

٢٩ - مع ذلك، نشعر أن هناك حاجة إلى التعليق على المسائل التي اختلطت فيها المسؤولية الرسمية والمسؤولية المدنية. ولا يتضح من تقرير الأمم المتحدة التمييز بين الادعاءات بعدم قانونية/عدم مشروعية أنشطة فرادى ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، المرتكبة بصفتهم الشخصية، ويبين الأنشطة التي تعتبر أنها أنشطة غير قانونية/غير مشروعة، ارتكبت أثناء قيامهم بعملهم بصفتهم الرسمية. منها على سبيل المثال:

(أ) في الفقرة ١٠٢، يدعي التقرير بأنه، توقعا لانسحاب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجري تدريب قوة شبه عسكرية تحت إشراف الفريق صالح، ويجري إعدادها لمواصلة تسهيل الأنشطة التجارية لضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بعد رحيل هذه القوات من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**التعليق**

- كمسألة سياسية عامة وقانون، لا تسمح حكومة أوغندا بإنشاء جيوش خاصة كما لا تشجع عليه ولا تتغاضى عنه. ومن الأهمية، في هذا السياق، ملاحظة أن القوة الشخصية شبه العسكرية المزعومة لا وجود لها كما أسلفنا في الفقرة السابقة.

(ب) في الفقرة ١٢٢ - يدعي الفريق بأنه من أجل أن تضفي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية على ظروف استمرار وجودها الصفة الرسمية، وقّع العقيد مايومبو بصفته ممثلا للحكومة، مذكرة اتفاق رسمية مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير، مقابل مرتب شهري قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار، وإعفاء جميع المؤسسات الأوغندية المعتمدة من جانب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من جميع الرسوم والضرائب.

**التعليق**

- لا وجود في سجلات الحكومة للاتفاق المزعوم.
- سنحت للعقيد مايومبو، بصفته رئيسا للمخابرات، الفرصة للاجتماع بالفريق، ولو كان للاتفاق وجود لكان ينبغي إثارة هذه المسألة معه أو مع حكومة أوغندا من أجل إتاحة جلسة سماع منصفة، على نحو ما تقضي بذلك ولاية الفريق (S/PRST/2001/13).

## سادسا – ملاحظات واستنتاجات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة

٣٠ – توافق الحكومة الأوغندية على الملاحظات التالية لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة:

(أ) إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي نتيجة غياب حكومة مركزية ذات سلطة وقدرة على حماية مواطنيها ومواردها (الفقرة ١٤٩). على أنه ينبغي ملاحظة أن هذه الحالة ليست ظاهرة جديدة وإنما هي سمة مميزة للصفحات المتوالية من تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عهد الملك ليوبولد الثاني عاهل بلجيكا وحتى إنشاء دولة الرئيس الراحل موبوتو، التي تقوم على السلب والنهب. وسنوات الحرب الأربع لم تزد الحالة الراهنة حاليا إلا تفاقما.

(ب) إن القيام، في وقت قريب، بإنشاء حكومة انتقالية تشمل كل الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون خطوة إيجابية باتجاه وقف استغلال الموارد الطبيعية (الفقرة ١٥١). ولقد كان هذا هو وجهة النظر الدائمة للأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. على أن الوسيلة إلى مسألة الرصد المستمر ينبغي أن تكون بإقامة نظام سياسي جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣١ – لكن أوغندا لا توافق على الملاحظات التالية لفريق الأمم المتحدة:

(أ) إن سحب القوات الأجنبية لن ينهي الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لوجود الشبكات التي تواصل عملية الاستغلال بعد سحب القوات (الفقرة ١٥٠). أما أوغندا فترى أنه لا برهان على وجود هذه الشبكات.

(ب) إن الإدارة السياسية للأطراف التي لها صلة بالشبكات هي التي توقف، وحدها، الاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن اتفاقات لوساكا وبريتوريا ولواندا لا تعالج العنصر الاقتصادي لهذا الصراع (الفقرة ١٥٢). إن هذه الملاحظة برمتها غير صحيحة للأسباب التالية:

- إن اتفاقا لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاق لواندا يمثلا بيانين قويين وواضحين للإرادة السياسية والالتزام السياسي.
- يحدد اتفاق لوساكا إطارا لبناء دولة قوية قادرة، في جملة أمور، على تهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية.
- تشمل قرارات مدينة صن سيتي فصلا يعالج المسائل المالية والاقتصادية.
- تتناول المادة ٦ من اتفاق لوساكا المسائل الاجتماعية والاقتصادية للتجارة والاستثمار التي سيتم تنفيذها من خلال لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

## استنتاجات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة

٣٢ - ترحب أوغندا بالاستنتاج بأن فرض حصار أو الأخذ بوقف طوعي يحظر تصدير المواد الخام التي منشؤها جمهورية الكونغو الديمقراطية هي وسيلة غير ناجعة لأنها ستضر المواطنين والحكومة والبيئة الطبيعية.

٣٣ - ونرحب أيضا بمبدأ التدابير العقابية التي ستتخذ ضد الأطراف المشاركة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية (الفقرة ١٥٥) على أن أي جزاءات ضد الأفراد أو الشركات ينبغي أن يكون تطبيقها نتيجة إجراء قضائي.

٣٤ - توافق أوغندا أيضا على الاستنتاج بتطبيق مثبطات لممارسة الضغط في حالة عدم الامتثال للاتفاقات الموقعة ألا وهي اتفاقات لوساكا لوقف إطلاق النار وبريتوريا ولواندا (الفقرة ١٥٩). وقد كان ذلك هو العنصر المفقود اللازم للتعجيل بتنفيذ هذه الاتفاقات.

٣٥ - وفي ما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي إقليمي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى (الفقرة ١٦٠)، تعيد أوغندا تأكيد وجهة نظرها القائلة بعقد هذا المؤتمر بعد تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. إذ أن من شأن هذا أن يجنب تقويض توافق الآراء الإقليمي المتجسد في هذا الاتفاق والزخم الحالي لسحب القوات المنصوص عليه في اتفاقي بريتوريا ولواندا. والتكامل الإقليمي الاقتصادي فكرة تحظى بالقبول ويمكن تحقيقها في إطار الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

# سابعا - توصيات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة

٣٦ - تود أوغندا إبداء تعليقات على التوصيات التالية:

**توصية الفريق (الفقرة ١٦٢)**

**يمكن أن يتخذ من التكامل الاقتصادي الإقليمي محورا لاتفاق أو أكثر ينبثق عن المناقشات الإقليمية، ومن بينها المؤتمر الدولي للسلام والأمن والتنمية المستدامة.**

**التعليقات:**

ينبغي عقد المؤتمر الدولي في منطقة البحيرات الكبرى بعد تنفيذ اتفاقات لوساكا لوقف إطلاق النار وبريتوريا ولواندا. على أنه، من أجل تجنب الازدواجية وتبديد الموارد، ينبغي أن يعقد المؤتمر الدولي في إطار الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٧ - **توصية الفريق (الفقرة ١٦٣)**

**إعمار وإصلاح المؤسسات الرسمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما قدرة الدولة على تأمين أراضيها وحدودها.**

**التعليقات**

ترحب أوغندا بفكرة إقامة حكومة قوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تكون قادرة على السيطرة على موارد البلد الطبيعية وحدوده، فلا تستخدم أراضيها لزعزعة استقرار جيرانها الإقليميين.

٣٨ - **توصية الفريق (الفقرة ١٧٠)**

**ينبغي لحكومات البلدان التي توجد بها مقار الأفراد والشركات والمؤسسات المالية المشاركة بانتظام وهمة في هذه الأنشطة أن تتحمل نصيبها من المسؤولية.**

٣٩ - **التعليقات**

ترحب أوغندا بفكرة اضطلاع الحكومات بالمسؤولية عن استخدام الأدلة التي يقدمها الفريق في محاكمة وإدانة من يعمل من الأفراد والكيانات داخل حدود كل منها. فقد أنشأت أوغندا لجنة قضائية للتحقيق يرأسها القاضي بورتر، وهي تشجع غيرها، ولا سيما بلدان الاستخدام النهائي على أن تحذو حذوها.

**٤٠ - توصيات الفريق (الفقرات ١٧٤ - ١٧٦)**

فرض قيود على من يعمل من الشركات والأفراد في مجال الأعمال التجارية. وفرض حظر على سفر الأشخاص الذين لهم علاقة بالاستغلال غير القانوني وتجميد أصولهم الشخصية، ومنع عدد مختار من الشركات والأفراد من إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية، والمؤسسات المالية الأخرى من تلقي الأموال.

**التعليقات**

ترحب أوغندا باتخاذ التدابير المذكورة أعلاه شريطة أن تخضع أولا لإجراء قضائي الأفراد والشركات الذي يرى فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة أن لهم علاقة بذلك.

**٤١ - توصية الفريق (الفقرة ١٧٩)**

تعزيز برامج بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك التكامل الاقتصادي وبناء القدرات ...

**التعليقات**

تؤيد أوغندا وتدعم بقوة التوصية بتعزيز التكامل الإقليمي وبناء القدرات كجزء من برنامج بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهذه ينبغي أن تكون المجالات التي تحظى بالأولوية لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة أفريقيا في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

**٤٢ - توصيتا الفريق (الفقرتان ١٨٦ و ١٨٧)**

ثمة حاجة لوجود عملية رصد يتم من خلالها مواصلة فحص الحالة في منطقة البحيرات الكبرى بغرض كفالة تحقيق كبح شديد لأنشطة الاستغلال.

**التعليقات**

ترى أوغندا أنه، بعد إنشاء حكومة مركزية قوية وقادرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وما بعدها، لن تكون ثمة حاجة إلى استمرار عملية الرصد. غير أن البت في هذا الأمر ينبغي أن يكون في كل الأحوال مسؤولية النظام السياسي الجديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## ثامنا - الطريق إلى الأمام

**٤٣ - ما زالت أوغندا مقتنعة بأن يؤكد مجلس الأمن على سبيل الأولوية، على التنفيذ العاجل لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار والاتفاقين الداعمين اللذين أبرما في بريتوريا**

ولواندا. وهذا من شأنه أن يُفضي إلى إقامة حكومة انتقالية جديدة وتوفير قدرة لدى الدولة تكون ضمانا يدرأ الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٤ - ما زال التنفيذ العاجل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين يمثل السبيل إلى السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وتدعو أوغندا، إذن، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى دعم برامج بناء القدرات من أجل حفظ/بناء السلام من جانب البلدان الأفريقية لتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين.

٤٥ - يتمثل الطريق إلى الأمام في ما يتعلق بايتوري في تنفيذ اتفاق لواندا الذي ينص على إنشاء لجنة للتهدئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر دعما ماديا كاملا للجنة إيتوري للتهدئة. وينبغي لمجلس الأمن، في هذه المرحلة، أن يضطلع بمسؤوليته، وأن يوفر نشر عدد كاف من أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لغرض الحفاظ على القانون والنظام في تلك المنطقة، إذا ما وضع في الاعتبار أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ملتزمة، بموجب اتفاق لوساكا، بالانسحاب الكامل من بونيا بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٤٦ - ينبغي أن يعقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام والأمن والتنمية المستدامة برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بُغَيد إنشاء حكومتين انتقاليتين في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن تضم المسائل التي ستجري مناقشتها في هذا المؤتمر الدولي/الإقليمي للبحيرات الكبرى ما يلي:

- الإصلاح والإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع في منطقة البحيرات الكبرى.
- تدابير دعم تعميق التكامل الإقليمي/الدولي، ولا سيما في مجالات تطوير البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية.
- بناء القدرات من أجل حفظ/بناء السلام وتسوية الصراعات.
- تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على رصد الإعمار بعد انتهاء الصراع في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٧ - تدعو أوغندا البلدان المذكورة في التقرير النهائي، بما في ذلك بلدان الاستخدام النهائي، إلى إنشاء آليات قضائية مستقلة تتولى التحقق في الادعاءات بالاستغلال

**غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتوصية بالإجراءات المناسبة في ذلك الشأن. وينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يتعاون مع الدول الأعضاء التي ترغب في إنشاء مثل هذه الآليات القضائية وأن يطلعها على المعلومات ذات الصلة بذل. وستكون أوغندا سعيدة أن تطلع البلدان الأخرى على ما اكتسبت من خبرات في أعمال لجنة بورتر للتحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق يمكن أن يتم على نحو منصف محاكمة أو معاقبة الأفراد والشركات/الكيانات المذكورة.**

**كمبالا، أوغندا**

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢